

دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني

إعداد

د. هشام محمد الصمادي

جامعة البلقاء التطبيقية

كلية عجلون الجامعية

مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات - المجلد الخامس - العدد الثالث

ديسمبر 2015

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة التعرف على دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني، والتعرف على أبرز التحديات التي تواجه سوق العمل. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات والوصول إلى أهداف الدراسة. تكونت عينة الدراسة من (763) عضو من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك درجة متوسطة للتحديات التي تواجه سوق العمل الأردني. وأن هناك درجة متوسطة لدور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في جميع أبعاد دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني والمتمثلة بـ (التحديات التي تواجه سوق العمل الأردني، دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني) تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الرتبة الأكاديمية). وأوصى الباحث بضرورة العمل على وضع سياسات حكومية في توفير فرص عمل لأعداد الطلبة الخريجين من الجامعات وتوجيههم أثناء قبولهم في الجامعات إلى التخصصات المطلوبة لسوق العمل.

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات التعليم، سوق العمل الأردني.

Abstract

This study aims to identify the role of education in the face of the economies of the Jordanian labor market challenges, and to identify the major challenges facing the labor market. It has been relying on the descriptive and analytical approach in data collection and access to the objectives of the study. The study sample consisted of (763), a member of the faculty in

Jordanian universities faculty members. The study found that there is a medium degree of the challenges facing the Jordanian labor market. And that there is a medium degree of Economics of the role of education in the face of the Jordanian labor market challenges. And that there were no statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) in all dimensions of the role of education economics in the face of labor Jordanian market challenges and of (b challenges facing the Jordanian labor market, the role of the Economics of Education in the face of the Jordanian labor market challenges) depending on the variables of the study (Gender, age, Academic Rank). The researcher recommended the need to work on the development of government policies in providing job opportunities for the number of graduates from universities and guiding them during admission to universities in the disciplines required for the labor market.

Key words: the economics of education, the Jordanian labor market.

المقدمة

يعد التعليم استثماراً إنتاجياً له عائد اقتصادي كبير في سوق العمل حيث يعد العائد من هذا الاستثمار أعلى وأكثر ايجابية من الاستثمار في القطاعات الأخرى، ويعد الإنفاق على التعليم استثماراً في رأس المال البشري؛ إذ أن مقياس التقدم في هذا العصر لا يعتمد على حجم ما تملكه الدول والشعوب من ثروات طبيعية بل بقدر ما يعتمد على ما تملكه من رصيد للثروة البشرية المتسلحة بالعلم، والقادرة على إنتاج المعارف، ولم يعد ينظر الى العملية التعليمية على انها خدمات اجتماعية وترفيهية بل أصبحت استثمار تستهدف تحسين مستوى الافراد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ومن هنا اصبحت اقتصاديات التعليم كفرع من النظرية الاقتصادية جزءاً من الأمور الأساسية في مجال العلوم الاجتماعية، وقد أثرت هذه المفاهيم ولا تزال تؤثر على خيارات الحكومات في مواجهة المشاكل التي قد تواجه اسواق العمل في العالم (أبو سمور، 2012، ص11).

يعتبر تنظيم سوق العمل أمراً ملحاً حيث يواجه سوق العمل الأردني تحديات كبيرة منها على سبيل المثال مواجهة زيادة عرض العمل من خلال زيادة معدل النمو السكاني الاردني، ومخرجات النظام التعليمي الاردني الكبيرة من ناحية، ومن ناحية أخرى تقلص الطلب على القوى العاملة نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي والطاقة الاستيعابية في القطاعات المختلفة (الحراشنة، 2000، ص12).

وقد أهتمت مؤسسات السوق المحلي بعملية ترقى العملية التعليمية لأنها تعود عليها بالمنفعة الكبيرة، ورغم ما يواجهه السوق المحلي من عثرات ومشاكل وتحديات للوصول الى الرقي الحضاري لذلك كان التركيز على العملية التعليمية من أجل إخراج قوى عاملة تتناسب وتوائم بين مخرجات العملية الاقتصادية التربوية ومتطلبات وحاجات السوق المحلي.

مفهوم إقتصاديات التعليم

يعتبر إقتصاديات التعليم فرعاً من فروع علم الإقتصاد يبحث في الجوانب الإقتصادية للعملية التربوية بما تتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل ومنها تعليم الكبار وتدريبهم، وكذلك تدريب العاملين أثناء الخدمة والقوى البشرية المتعطلة والباحثة عن عمل. ويهتم إقتصاد التعليم بتكاليف التعليم ومردوده وبالعلاقة بين النفقة والمنفعة، سواءً على مستوى الفرد أو على مستوى الإقتصاد الوطني. وتتنظر إقتصاديات التعليم الى التعليم من منظور إقتصادي، من خلال أطر عديدة مثل دراسة إقتصاديات الموارد البشرية، والتعليم في ضوء أهداف الإقتصاد وتحليل العائد المادي من التعليم في ضوء التكلفة، والإنتاجية التعليمية، وقياس المخرجات في ضوء المدخلات (غنايم، 2006).

وكذلك يعرف إقتصاديات التعليم بأنها دراسة كيفية توظيف الموارد الإنتاجية النادرة لأنتاج مختلف أنماط التدريب وتنمية المعرفة والمهارة والخلق، ولا سيما عن طريق التعليم الرسمي خلال الزمن، وتوزيعها في الحاضر والمستقبل بين الأفراد والجماعات على اختلافهم في المجتمع، وكيفية إختيار الأفراد والمجتمع، بإستعمال النقود أو بدونها. حيث تسهم بعملية إنتاج التربية والتعليم أولاً وتوزيع التعليم بين الجماعات والأفراد المتنافسين ثانياً، والقضايا التي تتعلق بمقدار ما ينبغي أن ينفقه المجتمع أو أي فرد فية على الأنشطة التعليمية، وماهي أنماط الأنشطة التعليمية التي ينبغي أن يختارها (الرشدان، 2005).

أهمية إقتصاديات التعليم

تبرز أهمية علم إقتصاديات التعليم بمضمونه علم ومجال قديماً وحديثاً في الوقت نفسه، حيث بدأت الدراسات العلمية تُنتج هذا العلم في بداية الستينات من القرن الماضي على الرغم من جذوره التاريخية

البعيدة التي تصل الى أفلاطون وما قبله، وكغيره من العلوم فقد اختلف المتخصصون في هذا العلم على تحديد مفهوم واحد له، بسبب وجهات اختلاف النظر والتخصصات، والاختلاف حول أصل هذا المجال وحدثاته، ففي هذا العلم نجد من يركز على التكلفة للتعليم وآخر من يركز على العائد الإقتصادي، وآخر يركز على العائد الاجتماعي والنفسي (البي، 2006).

وأما حديثاً فتبرز الحاجة الى هذا العلم نتيجة التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث أدى ذلك الى حدوث تغييرات جذرية واسعة في أساليب الحياة المعاصرة، وبخاصة في طبيعة العلاقات الإقتصادية والاجتماعية، وتعديل بعض جوانب التشريع وإستحداث بعض التغييرات في النظم والمؤسسات الكبرى في المجتمعات المتقدمة، حيث يوصف المجتمع المتقدم بأنة المجتمع المعاصر أو مجتمع المعلومات التي تتدفق فيه المعلومات بسهولة وغازرة ويسر، بحيث يمكن الحصول عليها من مصادر متعددة ومتنوعة من دون عناء أو تكاليف باهظة، وقد أصبحت المعرفة والإبداع من أهم العوامل المؤثرة والمحددة في هذه المجتمعات التي لا تقنع بإستخدام المعلومات لفهم واقع الحياة وتفاعلاتها والاستفادة منها في توجيه مختلف انماط الأنشطة وبخاصة المجال الإقتصادي، وإنما تعمل بالإضافة الى ذلك على إنتاج المعرفة وتسويقها بحيث تصبح مصدراً إقتصادياً رئيساً، ومن هنا برزت الحاجة والأهمية الى علم اقتصاديات التعليم (فُليه، 2007).

أبعاد علم إقتصاديات التعليم

لعلم اقتصاديات التعليم أبعاد عديدة منها(أخضر، 2013):

1. الكلفة: وهي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية لتحقيق الأهداف المحدودة.
2. الفائدة: وهي العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية المشار إليها أعلاه، سواءً أكان المستفيد هو الفرد أم المجتمع بشكل عام، فلكل عمل من قبل أي فرد عائداً مادياً أو معنوياً يعود للفرد نفسه أو لغيره من الأفراد أو المؤسسات أو المجتمع بصفة عامة، وحسب التقديرات العالمية فإن العائد من رأس المال البشري يفوق العائد من رأس المال المادي بثلاث أضعاف على الأقل.
3. معدل العائد: هو النسبة بين الفائدة المادية العائدة عن برنامج تعليمي معين، وبين كلفة هذا البرنامج.
4. الخيارات: وهي البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية أو بالوسائل الخاصة بهذه النظم والتي يمكن إختيار الأمثل منها.
5. مصادر التمويل: وهي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية وهي إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية.
6. الكفاية والفاعلية والتقييم: وتعني جودة الخدمات التعليمية وملاءمتها للحاجات التنموية ومتطلبات المجتمع. إن كفاية أي برنامج تعليمي هي مقياس لفاعلية هذا البرنامج وتحقيقه للأهداف التي أعد من أجلها، وإذا كان جل اهتمام اقتصاديات التعليم هو التمويل، فإن الكفاية والفاعلية في إدارة التمويل، وتقييم المخرجات وترشيد النفقات وتفاذي الهدر بصوره المختلفة سواءً أكان تربوياً أم مالياً أم بشرياً أم إدارياً، لا يقل أهمية عن التمويل.

ونظراً لما تبين من علاقة وطيدة بين الأقتصاد والتعليم بدأ الاهتمام واضحاً وجلياً باقتصاديات التعليم

ووضع رجال الأقتصاد لأهتماماتهم بعض من الدوافع والاعتبارات ومنها(أبو سمور، 2012):

- إن راس المال وحده لم يعد أهم مجالات تحقيق التنمية الإقتصادية، فأصبح الإنسان المتعلم له دور كبير ومهم في زيادة الأنتاج وتحسين العملية الأنتاجية، بعدما كان يعتقد في ذلك هو رأس المال والعمل فقط.

- محاولة الكشف عن أسباب النمو الإقتصادي والاجتماعي وتفسير اسباب هذا النمو التي عجزت عن تفسيره النظريات الإقتصادية التقليدية والتي تعتمد على الأرض ورأس المال وحجم العمالة في تفسيره.
- اعتبار التعليم عملية استثمارية اقتصادية في الموارد البشرية ومجال هام من مجالات الدراسات الإقتصادية، ومن هنا جاء الاهتمام والضرورة التي تحتم المراجعة المستمرة لمناهج التعليم الجامعي وما تزود به الطلاب من معلومات وقيم ترتبط بأنماط الإنتاج والاستهلاك المنشودة.
- أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو مايعتبر شرطاً ضرورياً للتنمية الإقتصادية والاجتماعية فالتعليم يساعد في القضاء على التخلف وتحقيق التنمية.
- التعليم يؤدي لتقسيم العمل مما ينتج عنه تخصصات دقيقة ومهارات محددة تجعل استخدام الآلات الحديثة أمراً ميسوراً ومنتجاً، كذلك يعمل التعليم على تخريج الطبقة الفنية القادرة التي تمتلك عمق المعرفة واتساع النظرة والتي تستطيع معها أن تقود التطور الإقتصادي؛ إذ أن التطور الإقتصادي يفتح أسواق العمل للايدي العاملة المتخصصة، وهو بذلك يمثل مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة للأفراد، وكلما زادت الدخول مع التنمية الإقتصادية للمجتمع زادت تطلعاتهم الى فرص تعليمية أخرى اعلى وارقى.

مفهوم سوق العمل

يعد مصطلح سوق العمل من المصطلحات التي ظهر استعمالها حديثاً وبالتحديد أثناء الحرب العالمية الثانية حيث استخدم هذا المصطلح من قبل اللجنة الأمريكية لتنظيم شؤون العمال وعرفته هذه اللجنة بأنه (المكان الذي تتفاعل فيه مختلف العوامل التي تؤثر في عناصر التوظيف أي المكان الذي يبحث فيه أصحاب العمل عن العمال أو يبحث فيه العمال عن العمل وهو المجال العام الذي توجد أنواع عديدة من ظروف العمل التي توفر وتوجه من خلاله العلاقات المختلفة للعمل كحالات عرض العمل والطلب عليه والاختلافات المهنية في الأجور وساعات العمل وغير ذلك من ظروف تشغيل العمال)، كما يمكن أن يكون مصطلح سوق العمل هو تلاقي وتفاعل قوى العرض والطلب على العمل (المؤتمر الدولي للتشغيل من اجل مستقبل أفضل للعراق، 2002).

العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل

تعتبر المخرجات الوجه الآخر لأهداف النظام التعليمي، وناتج العملية التعليمية، ولا بد لها أن تكون مناسبة للمدخلات، ومن نفس نوعها الى حد كبير، ومخرجات نظام ما قد تكون مدخلات لنظم أخرى (رضوان، 2006). وتلقى مخرجات النظام التعليمي الأهمية القصوى في هذا النظام إذ من اجلها ولها قد شيدت هذه المؤسسات وقامت، أوجدت الدراسات والمؤتمرات والمناقشات العلمية المختلفة من أجل الحصول على مخرجات مؤهلة ومدربة وقادرة على قيادة إدارة الشعوب ومتطلبات التجديد في المجتمعات المختلفة نحو التقدم والرقي، وهنا برز التفاعل والتناغم بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق من حيث متطلبات التنمية الإقتصادية وإعداد الكوادر الفنية اللازمة لتنمية المجتمع، وتقديم الاستشارات العلمية والفنية للقطاعات المختلفة.

إن متطلبات التنمية وحاجات السوق هي ضغوطات اقتصادية واجتماعية تدفع باتجاه أن يقوم التعليم العالي بدورة في المشاركة في التنمية الوطنية، وأن يتوخى الحذر في نوعية مخرجاته التي يتطلبها السوق ومدى انعكاساتها على المجتمع؛ لأن السوق أصبح معياراً من معايير المجتمع والتي تحكم نوعية التعليم (الفريجات، 2009)، فالتعليم ارتبط ارتباطاً وثيقاً وضرورياً بحاجات المجتمع ومتطلباته، وهو الأمر الذي

يستدعي بأن تكون المعرفة التي يقدمها التعليم على ارتباط وثيق بحاجات سوق العمل، لأن حاجات المجتمع ومتطلباته تتغير مع تغير الوقت، ومع التغييرات العالمية فإن على المؤسسات أن تغير وتجدد بدورها أنواع المعارف التي تقدمها، ويعتبر نقل المعرفة وتطويرها لا يتم إلا على أيدي الباحثين المدربين وذوي الخبرة الواسعة في البحث والتجربة.

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع اقتصاديات التعليم، حيث قام (أبو سمور، 2012) بدراسة بعنوان " اقتصاديات التعليم العالي الخاص في مصر والاردن دروس مستفادة من الحالة الفلسطينية " وتهدف الدراسة الى توضيح كيفية توفير المصادر والموارد المالية اللازمة لقيام المؤسسة التعليمية العليا الخاصة بمهامها ووظائفها من تدريس وبحث علمي وخدمة للمجتمع بكل فعالية وكفاءة وهدفت الدراسة ايضاً الى توضيح مصادر التمويل وأنماطه في التعليم وتحليل واقع التعليم ومصادر تمويله وتوصلت الدراسة الى وجود فجوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل إذ أن بعض الجامعات لاتعتمد بدراساتها على البحث العلمي ووجود فجوة أخرى بين متطلبات السوق العملية ومخرجات التعليم، مما يؤدي الى تفاوت رواتب وأجور العاملين وهذا مايقصد به انخفاض النوعية والجودة على حساب الكم بسبب انتشار الجامعات وزيادة الطلاب وأن هناك سياسات مالية متبعة بالشركات تمنح بموجبها علاوات مالية تحت مبرر استقطاب الكفاءات النادرة وهذا بدوره يزيد من تحديات سوق العمل.

وقام (درادكة، 2010) بدراسة بعنوان "تقدير درجة مواعمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل الاردني" وهدفت الدراسة الى تقدير درجة موافقة وتناسب مخرجات التعليم الاردني مع متطلبات سوق العمل المحلي من أجل التعرف على المشاكل التي قد تواجه السوق المحلي اتجاه التعليم الجامعي وماتخرجة الجامعات من كوادر مؤهلة علميا وتوصلت الدراسة الى أن هناك نسبة كبيرة في زيادة اعداد الخريجين وأن الذكور يتقدمون على الاناث في نسب التعيين ممايؤدي الى تعمق المشكلات التي يعاني منها التعليم و السوق المحلي.

كما أجرى (بدر، 2007) دراسة بعنوان "تصورات العاملين في الشركات الاردنية لتعزيز المواعمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل" تهدف الدراسة الى الكشف عن تصورات العاملين في الشركات الاردنية لتعزيز المواعمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الاردني، والى تحديد العوامل المحورية التي تميز تصورات أفراد العينة لتعزيز المواعمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق باختلاف نوع الجامعة والتخصص والجنس والمركز الوظيفي والمؤهل العلمي ونوع القطاع والخبرة، وتوصلت الدراسة الى أن أفراد العينة التي تم أخذها لديهم تصورات ايجابية لتعزيز المواعمة كميأً ونوعياً ووجود دلالة احصائية ميزت مستويات التخصص والمركز الوظيفي ونوع القطاع والخبرة.

في حين أجرى (الحراشنة، 2007) دراسة بعنوان "واقع وأفاق سوق العمل الأردني دراسة قياسية" وهدفت الدراسة الى تحليل واقع سوق العمل الاردني، والاختلالات الهيكلية التي طرأت على مراحل تطوره، وبنيتة القطاعية والتعليمية والمهنية، وهدفت الدراسة أيضاً الى قياس محددات العرض والطلب على العمل ومجالات تأثيرها وأستخدامها كسياسات فعالة في التأثير على سوق العمل الاردني، وتوصلت الدراسة الى أن سوق العمل الاردني يواجة قوتين تتظافرا في نفس الاتجاه حيث تدفع القوة الاولى نحو زيادة حجم عرض العمل من خلال زيادة معدل النمو السكاني ومخرجات النظام التعليمي وسوء تنظيم تدفق العمالة الوافدة الى سوق العمل، والعمالة العائدة من الخارج، بينما تدفع القوة الثانية باتجاه انكماش الطلب على القوى العاملة، نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي والطاقة الاستيعابية للقطاع الحكومي، وتراجع

الطلب الخارجي على العمالة الاردنية، وتكامل العلاقة بين العمل ورأس المال، وأسفرت المحصلة النهائية لهاتين القوتين عن تفاقم مشكلة البطالة، وانحصار فرص العمل المتاحة عن إستيعاب حجم عرض العمل الكلي في الاقتصاد.

كذلك قام (عرمان والناطور، 2002) بدراسة بعنوان "مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل" وهدفت الدراسة الى بيان التناسب بين ما يخرجه نظام التعليم من كوادر بشرية متعلمة وبين احتياجات السوق لهذه الكوادر وبيان الفرص التي تحصل عليها هذه الكوادر من فرص في سوق العمل وتوصلت الدراسة الى أن وجود تباين في التوزيع العام في مدى التحصيل العلمي وطبيعة المؤهلات العليا بين الذكور والاناث، إذ يرتبط الى حد بعيد بالتقاليد المجتمعية وسن الزواج المبكر لدى الاناث وطبيعة التوجه نحو التعليم وتوصلت الدراسة أيضاً الى عدم التوافق بين مخرجات نظام التعليم وسوق العمل وارتفاع نسبة الذكور الحاصلين على مؤهلات عليا بالنسبة الى الاناث في الريف بشكل واضح عن نسبتهم في الحضر والمخيمات حيث أبرزت الدراسة مشكلة عدم توافق العرض من الخريجين مع احتياجات الطلب على الايدي العاملة في سوق العمل من التخصصات المختلفة، حيث يتم سنوياً تخريج أعداد كبيرة من الطلبة في تخصصات يتدنى الطلب عليها في سوق العمل.

وقام (الحسن، 2001) بإجراء دراسة بعنوان "أثر التغيرات الديموغرافية وسياسة التطوير التربوي في سوق العمل الاردني" وهدفت الدراسة الى التعرف على أثر التغيرات الديموغرافية وسياسة التطوير في سوق العمل الاردني من أجل التعرف على الخصائص السكانية واتجاهات النمو السكاني وواقع التعليم والتدريب ومخرجاتها، وواقع سوق العمل الاردني وحاجاتها، وتحديد العوامل المؤثرة على الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب وسوق العمل المحلي وتوصلت الدراسة الى أن السكان يتزايدون بمعدل مرتفع نوعاً ما، مما أدى الى ارتفاع أعداد الملتحقين بالتعليم والتدريب، وبالتالي زيادة مخرجاتها وهذا انعكس على وضع السوق مسبباً خللاً واضطراباً فية أدى الى ضعف في القدرة الاستيعابية في العمالة وبالتالي زادت البطالة وزادت تحديات سوق العمل الاردني.

مشكلة الدراسة

تشهد المجتمعات الحديثة تحديات عالمية متسارعة ومتفاوتة التأثير على عدة أصعدة؛ فقد شهد التعليم بأنواعه تحديات جمة وتطورات عديدة جعلته دائم التغيير والتطور ليتناسب مع المتغيرات الاقتصادية لتغطية متطلبات السوق المحلي الاردني، ومع تفاقم هذه التغيرات وازدياد التحديات من ازدياد النمو السكاني وبطالة الخريجين الاردنيين، وما يواجهه التعليم من تحدي حضاري ومواجهة العولمة، وضعف التمويل وقلة الموارد، والتحديات المتعلقة بالبحث العلمي وبثورة المعلومات أدت الى تشكل فجوة لا بد من التوقف عندها ودراستها، لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني.

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما أبرز التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني؟
2. ما دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني؟
3. هل هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، الرتبة الأكاديمية)؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية دور إقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل المحلي في الاردن، حيث يعتبر التوظيف الأمثل للإمكانيات الاقتصادية وترشيد التكاليف وزيادة الموارد مع ضمان الجودة، وتنوع مصادر التمويل للمشروعات التربوية والتعليمية الاردنية طريقاً لرفع الكفاءة الداخلية والخارجية من خلال عمليات الاستثمار والمساهمات الخيرية وغيرها، وإجراء الدراسات الاقتصادية والتقييم الاقتصادي، حيث يعد التعليم استثماراً مفيداً بشكل كبير، فهو فرع خاص من الاستثمار البشري للأردنيين.

كما أن تكلفة الفرصة الضائعة من الإنفاق على التعليم الاردني وغيرها من التكاليف، تعوض بشكل أكبر من خلال الفوائد المترجمة للتعليم على الأفراد المتعلمين والمجتمع ككل في صورة عوائد أعلى، وإنتاجية متزايدة، وأيضاً من خلال القيادة الأفضل والقدرة الأفضل على الحراك الاجتماعي، حيث تتمحور رسالة الأردن من التعليم بأنه إحدى وسائل التمكين والارتقاء بالمستوى العلمي والمعرفي والقيمي لرواده.

حدود الدراسة

1. الحدود الموضوعية: تتمثل في التعرف على دور إقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني.

2. الحدود المكانية: تتمثل في تطبيق الدراسة على المؤسسات التعليمية في الاردن.

مصطلحات الدراسة

اقتصاديات التعليم: هو فرع من فروع علم الاقتصاد يبحث في الجوانب الاقتصادية للعملية التربوية بما تتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل (غنايم، 2006).

سوق العمل: المكان الذي تتفاعل فيه مختلف العوامل التي تؤثر في عناصر التوظيف أي المكان الذي يبحث فيه أصحاب العمل عن العمال أو يبحث فيه العمال عن العمل (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011)

الطريقة وإجراءات الدراسة

منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات ووصف إجابات أفراد العينة وتحليلها إحصائياً للوصول إلى أهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأردنية للعام الدراسي 2014-2015م.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (763) عضو من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأردنية للعام الدراسي 2014-2015م ، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المتيسرة، والجدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

الجدول (1): توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	443	58.1
	أنثى	320	41.9
	المجموع	763	100.0
العمر	أقل من 35 سنة	404	52.9
	أكثر من 35 سنة	359	47.1
	المجموع	763	100.0
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	134	17.6
	أستاذ مشارك	235	30.8
	أستاذ مساعد	211	27.7
	مدرس	183	24.0
	المجموع	763	100.0

يلاحظ من الجدول رقم (1) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير الجنس، نلاحظ أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من الذكور هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (443) بنسبة مئوية (58.1%)، بينما الإناث هن الأقل تكراراً والذي بلغ (320) وبنسبة مئوية (41.9%)، وهذا يتوافق مع واقع الحال في الجامعات الأردنية التي يزيد فيها أعضاء التدريس من الذكور عن الإناث.

- بالنسبة لمتغير العمر، نلاحظ أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الذين تزيد أعمارهم عن 35 سنة هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (404) بنسبة مئوية (52.9%)، بينما الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة هم الأقل تكراراً والذي بلغ (359) وبنسبة مئوية (47.1%)، وهذا يتوافق مع نسبة أعضاء الهيئة التدريسية من حملة الشهادات العليا والعاملين في الجامعات.

- بالنسبة لمتغير الرتبة الأكاديمية، نلاحظ أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الذين رتبهم (أستاذ مشارك) هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (235) بنسبة مئوية (30.8%)، بينما الذين رتبهم (أستاذ) هم الأقل تكراراً والذي بلغ (134) وبنسبة مئوية (17.6%).

ثبات أداة الدراسة

بغرض التأكد من ثبات أداة الدراسة، تم تطبيقها مرتين بفارق زمني أسبوعين على عينة استطلاعية مكون من (25) عضو من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تم اختيارهم من خارج العينة الأصلية، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين لاستخراج ثبات الإعادة، الجدول (2) يوضح ذلك. كما تم تطبيق معادلة ثبات الأداة (كرونباخ ألفا) على جميع مجالات الدراسة والأداة ككل، والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2): معاملات الثبات (الإعادة، وكرونباخ ألفا) الخاصة بمجالات الدراسة والأداة ككل

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	معامل الإعادة	ثبات
1	التحديات التي تواجه سوق العمل الأردني	10	0.82	0.84	
2	دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق	10	0.71	0.75	

			العمل الاردني
0.83	0.81	20	دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني ككل

يظهر من الجدول (2) أن معاملات كرونباخ ألفا لمجالات دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني تراوحت بين (0.71-0.82) كان أعلاها لمجال "التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني" ، وأدناها لمجال "دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني"، وبلغ معامل كرونباخ ألفا لدور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني ككل (0.81). وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة، حيث يعتبر معامل الثبات (كرونباخ ألفا) مقبول إذا زاد عن (0.70).

كما تراوحت معاملات ثبات الإعادة لمجالات دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني تراوحت بين (0.75-0.84) كان أعلاها لمجال "التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني" ، وأدناها لمجال "دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني"، وبلغ معامل كرونباخ ألفا لدور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني ككل (3). وجميع معاملات ثبات الإعادة مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة، حيث يعتبر معامل ثبات الإعادة مقبول إذا زاد عن (0.70).

تصحيح المقياس

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (20) فقرة، حيث استخدم الباحث مقياس ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، وتم إعطاء موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1)، وذلك بوضع إشارة (x) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم، كما تم الاعتماد على التصنيف التالي للحكم على المتوسطات الحسابية كالتالي:

- أقل من 2.33 منخفضة.
- من 2.34-3.66 متوسطة.
- من 3.67 إلى 5.00 مرتفعة.

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية من خلال برنامج الرزم الإحصائية (SPSS):

- التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
- معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لجميع مجالات الدراسة ومعامل ارتباط بيرسون لاستخراج ثبات الإعادة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع مجالات أداة الدراسة.
- تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للكشف عن الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية.
- تحليل التباين (ANOVA) للكشف عن الفروق بين المتوسطات الحسابية لأداة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

عرض النتائج ومناقشتها

يتضمن هذا الجزء نتائج الدراسة التي هدفت التعرف على دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني، وسيتم عرض النتائج ومناقشتها بالاعتماد على أسئلة الدراسة. النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما أبرز التحديات التي تواجه سوق العمل الأردني؟ للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات لكل فقرة من فقرات المجال والمجال "التحديات التي تواجه سوق العمل الأردني" ككل، والجدول (3) يوضح ذلك.

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال والمجال "التحديات التي تواجه سوق العمل الأردني" ككل (ن=763)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	يواجه سوق العمل الأردني غياب التخطيط في القطاع التعليمي والتنسيق ما بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية العامة	3.51	1.31	3	متوسطة
2	يواجه سوق العمل الأردني صعوبة تحديد نمط العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية	3.29	1.26	6	متوسطة
3	يواجه سوق العمل الأردني سوء تقدير حصة التعليم من الانفاق العام	3.19	1.30	8	متوسطة
4	يواجه سوق العمل الأردني صعوبة في تقييم مدى كفاية الموارد المخصصة للتعليم	2.49	1.31	10	متوسطة
5	يواجه سوق العمل الأردني حالة إرباك للسياسات التعليمية وعدم استقرارها	3.40	1.32	4	متوسطة
6	يواجه سوق العمل الأردني فجوة ما بين الحاجة الفعلية للقطاعات الاقتصادية من القوى العاملة ومسارات السياسة التعليمية	3.20	1.28	7	متوسطة
7	يواجه سوق العمل الأردني عدم انسجام وتناغم ما بين خطط التعليم المخرجات الكمية والنوعية والطلب الحقيقي في السوق	3.12	1.28	9	متوسطة
8	يواجه سوق العمل الأردني حالة من التشبع الوظيفي، وظهور البطالة المقنعة التي تندس في اعماق معدلات البطالة العامة	3.40	1.23	4	متوسطة
9	يواجه سوق العمل الأردني تحدي في تزايد اعداد الطلبة بالجامعات بشكل ملحوظ وعدم وجود سوق عملي فعلي لهم	3.75	1.23	1	مرتفعة
10	يواجه سوق العمل الأردني مشكلة عدم لجؤ الطلبة لتخصصات التعليم المهني واللجؤ للتخصصات الانسانية والاجتماعية	3.59	1.34	2	متوسطة
	المجال "التحديات التي تواجه سوق العمل الأردني" ككل	3.29	0.79	-	متوسطة

يظهر من الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2.49-3.75)، حيث جاءت الفقرة رقم (9) والتي تنص على "يواجه سوق العمل الأردني تحدي في تزايد اعداد الطلبة بالجامعات بشكل

ملحوظ وعدم وجود سوق عملي فعلي لهم " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.75) وبدرجة مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (10) والتي تنص على "يواجه سوق العمل الاردني مشكلة عدم لجؤ الطلبة لتخصصات التعليم المهني واللجؤ للتخصصات الانسانية والاجتماعية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.59) وبدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "يواجه سوق العمل الاردني غياب التخطيط في القطاع التعليمي والتنسيق ما بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية العامة" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.51) وبدرجة متوسطة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (4) والتي تنص على "يواجه سوق العمل الاردني صعوبة في تقييم مدى كفاية الموارد المخصصة للتعليم" بمتوسط حسابي (2.49) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني" ككل (3.29) وبدرجة متوسطة. وأظهرت دراسة (الحراشة، 2007) أن هناك قوتان تعملان بنفس الاتجاه وأدت الى انحصار فرص العمل المتاحة عن إستيعاب حجم عرض العمل الكلي قي الاقتصاد، وهما زيادة معدل النمو السكاني ومخرجات النظام التعليمي وسوء تنظيم تدفق العمالة الوافدة الى سوق العمل والعمالة العائدة من الخارج من جانب، والقوة الثانية انكماش الطلب على القوى العاملة، نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي والطاقة الاستيعابية للقطاع الحكومي.

ويعزي الباحث السبب في ذلك إلى أن معظم الطلبة المقبولين في الجامعات الأردنية يدرسون التخصصات الإنسانية والاجتماعية، وقليل جداً من الطلبة الذين يدرسون التخصصات المهنية التي تؤهلهم إلى دخول سوق العمل، ويرى الباحث أنه لا بد من إعادة النظر من قبل وزارة التعليم العالي في التخصصات المتاحة أمام الطلبة والتنسيق بين وزارة التعليم العالي وسوق العمل الأردني، ووزارة العمل، وديوان الخدمة المدنية، للتعرف على أهم التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الأردني، مما يقلل من البطالة ويزيد من فرص العمل، ويعزي الباحث مجيء الفقرة رقم (4) بالمرتبة الأخيرة والتي تنص على "يواجه سوق العمل الاردني تحدي في تزايد اعداد الطلبة بالجامعات بشكل ملحوظ وعدم وجود سوق عملي فعلي لهم" إلى أن أعداد الطلاب المقبولين في الجامعات في تزايد كبير نظراً للزيادة السكانية وتدني معدلات القبول في الجامعات مما يؤثر على سوق العمل الأردني بحيث انه يواجه أعداد هائلة من الخريجين مع وجود فرص عمل محدودة لا يمكن أن تغطي أعداد الخريجين الهائلة. وأشارت دراسة (الحسن، 2001) الى أن السكان يتزايدون بمعدل مرتفع نوعاً ما، مما أدى الى ارتفاع أعداد الملتحقين بالتعليم والتدريب، وبالتالي زيادة مخرجاتها وهذا انعكس على وضع السوق مسبباً خللاً واضطراباً فية أدى الى ضعف في القدرة الاستيعابية في العمالة وبالتالي زادت البطالة وزادت تحديات سوق العمل الاردني.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات لكل فقرة من فقرات المجال والمجال "دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني" ككل، والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال والمجال "دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني" ككل (ن=763)

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	الرتبة	الدرجة
-------	--------	---------	----------	--------	--------

		المعياري	الحسابي	
متوسطة	6	1.24	3.39	1 تعمل اقتصاديات التعليم على تفعيل اساليب التدريس ليكتسب خريجو الجامعات القدرة على حل المشكلة
متوسطة	3	1.25	3.56	2 تعمل اقتصاديات التعليم على تفعيل اساليب التدريس من اجل ان يكون خريجو الجامعات اكثر قدرة على الاتصال بالآخرين
متوسطة	2	1.28	3.59	3 تعمل اقتصاديات التعليم على ايلاء التدريب العملي في الدراسة الجامعية العناية اللازمة
متوسطة	4	1.08	3.53	4 تعمل اقتصاديات التعليم على تغيير سياسات القبول بالاستناد على متطلبات سوق العمل الاردني
متوسطة	7	1.22	3.37	5 تعتمد اقتصاديات التعليم على فكرة زيادة الاستثمار في التعليم كوسيلة لزيادة رأس المال البشري
مرتفعة	1	1.13	3.94	6 تعمل اقتصاديات التعليم على تفعيل الحراك المهني في سوق العمل الاردني نحو المهن الادارية والفنية والانتاجية
متوسطة	10	1.25	2.84	7 تعمل اقتصاديات التعليم على اعادة النظر في السياسات السكانية والتعليمية وارتباطها بسوق العمل
متوسطة	9	1.07	3.07	8 تعمل اقتصاديات التعليم على تحسين طرائق التعليم وادخال الوسائل التعليمية الجديدة التي تؤثر بدورها على سوق العمل الاردني
متوسطة	8	1.16	3.10	9 تعمل اقتصاديات التعليم على زيادة المرأة في سوق العمل
متوسطة	5	1.23	3.42	10 تعمل اقتصاديات التعليم على وضع خطط شاملة تهدف الى معرفة الوظائف والمهن المطلوبة في سوق العمل
متوسطة	-	0.63	3.38	المجال "دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني" ككل

يظهر من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2.84-3.94)، حيث جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على "تعمل اقتصاديات التعليم على تفعيل الحراك المهني في سوق العمل الاردني نحو المهن الادارية والفنية والانتاجية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.94) وبدرجة مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على "تعمل اقتصاديات التعليم على ايلاء التدريب العملي في الدراسة الجامعية العناية اللازمة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.59) وبدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على "تعمل اقتصاديات التعليم على تفعيل اساليب التدريس من اجل ان يكون خريجو الجامعات اكثر قدرة على الاتصال بالآخرين" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.56) وبدرجة متوسطة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (7) والتي تنص على "تعمل اقتصاديات التعليم على اعادة النظر في السياسات السكانية والتعليمية وارتباطها بسوق العمل" بمتوسط حسابي (2.84) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال " دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني " ككل (3.38) وبدرجة متوسطة. واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج جميع الدراسات التي أجريت في لبيئة الأردنية مثل دراسة (أبو سمور، 2012) (دردكة، 2010) التي أظهرت وجود فجوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل، ويرى الباحث أن هناك ضرورة ملحة لإيجاد سياسات وإجراءات تعمل على إعادة النظر في العملية التعليمية، وجعلها مترابطة مع سوق العمل الأردني، مع ضرورة وضع حلول لمواجهة العثرات والمشاكل التي يتعرض لها سوق العمل والتي تعمل على الحد من الوصول الى الرقي الحضاري المطلوب والنهوض بالاقتصاد الوطني، والاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التحديات. علماً بأن دراسة (بدر، 2007) توصلت الى وجود تصورات ايجابية لتعزيز المواطنة كماً ونوعياً بين مخرجات التعليم وسوق العمل الأردني.

وتجدر الإشارة الى أن اقتصاديات التعليم تؤثر على الحراك المهني في سوق العمل الأردني، وتوجهه نحو المهن الادارية والفنية والانتاجية التي تغطي احتياجات السوق من الحرف والمهن الإنتاجية، كما أن من أدوار اقتصاديات التعليم إخراج قوى عاملة مؤهلة تتناسب وتوائم بين مخرجات العملية الاقتصادية التربوية ومتطلبات وحاجات السوق المحلي.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: هل هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، الرتبة الأكاديمية)؟

للإجابة عن هذا السؤال, تم تطبيق تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للكشف عن الفروق بين المتوسطات الحسابية في دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني والمتمثلة بـ (التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني، دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني) تبعاً للمتغيرات التالية (الجنس، العمر الرتبة الأكاديمية), وتطبيق تحليل التباين (ANOVA) للكشف عن الفروق بين المتوسطات في المقياس "دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني" ككل تبعاً لهذه المتغيرات, والجداول أدناه توضح ذلك.

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني تبعاً للمتغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الأكاديمية) والمقياس ككل

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفئات	المتغير	المجال	
0.04	3.32	ذكر	الجنس	التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني	
0.04	3.26	أنثى			
0.04	3.29	أقل من 30 سنة	العمر		
0.04	3.29	أكثر من 30 سنة			
0.07	3.28	استاذ	الرتبة الأكاديمية		
0.05	3.35	استاذ مشارك			
0.06	3.20	استاذ مساعد			
0.06	3.32	مدرس			
0.03	3.36	ذكر	الجنس		دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني
0.04	3.39	أنثى			
0.03	3.40	أقل من 35 سنة	العمر		
0.03	3.35	أكثر من 35 سنة			
0.06	3.32	استاذ	الرتبة الأكاديمية		
0.04	3.42	استاذ مشارك			
0.04	3.38	استاذ مساعد			
0.05	3.38	مدرس			
0.03	3.34	ذكر	الجنس	دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني ككل	
0.03	3.32	أنثى			
0.03	3.35	أقل من 30 سنة	العمر		
0.03	3.32	أكثر من 30 سنة			
0.05	3.30	استاذ	الرتبة الأكاديمية		
0.04	3.38	استاذ مشارك			
0.04	3.29	استاذ مساعد			

0.04	3.35	مدرس	
------	------	------	--

يظهر من الجدول (5) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة في جميع أبعاد دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني تبعاً للمتغيرات التالية (الجنس، العمر، الرتبة الأكاديمية)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم تطبيق تحليل التباين المتعدد (MANOVA) على جميع أبعاد دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني ، والجدول (6) يبين ذلك. الجدول (6): نتائج تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للكشف عن الفروق في أبعاد دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني تبعاً للمتغيرات (الجنس، العمر، الرتبة الأكاديمية)

المتغير	النمط	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	الدلالة الإحصائية
قيمة هوتلنج (الجنس) Value (0.003) F (1.068) Sig (0.344)	التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني	0.674	1	0.674	1.067	0.302
	دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني	0.132	1	0.132	0.335	0.563
قيمة هوتلنج (العمر) Value (0.002) F (0.898) Sig (0.408)	التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني	0.002	1	0.002	0.002	0.960
	دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني	0.630	1	0.630	1.596	0.207
قيمة ويليكس (الرتبة الأكاديمية) Value(0.993) F(0.900) Sig(0.494)	التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني	2.434	3	0.811	1.285	0.279
	دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني	0.691	3	0.230	0.584	0.626
الخطأ	التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني	478.094	757	0.632		
	دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني	298.832	757	0.395		
المجموع المصحح	التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني	481.370	762			
	دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني	300.053	762			

يظهر من الجدول (6):

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في جميع أبعاد دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني والمتمثلة بـ (التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني، دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني) تبعاً لمتغير الجنس، حيث لم تصل قيم "F" إلى مستوى الدلالة الإحصائية. ويعزي الباحث السبب في ذلك إلى أن النظرة الاجتماعية لدور

اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل لا تختلف بشكل كبير وملحوظ بين الذكور والإناث وذلك كون القضية الأساسية مواجهة هذه التحديات وتوفير فرص العمل المناسبة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في جميع أبعاد دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني والمتمثلة بـ (التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني، دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني) تبعاً لمتغير العمر، حيث لم تصل قيم "F" إلى مستوى الدلالة الإحصائية. ويرى الباحث أن هذه النتيجة إيجابية حيث أن جميع أفراد عينة الدراسة بغض النظر عن أعمارهم يرون أن لاقتصاديات التعليم إسهام كبير في عمليات الإنتاج والدور الذي تقوم به في هذه العمليات والمعارف والمهارات التي تتيحها للقوى العاملة.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في جميع أبعاد دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني والمتمثلة بـ (التحديات التي تواجه سوق العمل الاردني، دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الاردني) تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، حيث لم تصل قيم "F" إلى مستوى الدلالة الإحصائية. وربما يعود إلى ما يقوم به أعضاء هيئة التدريس من تفسيرهم لأهمية اقتصاديات التعليم وتوضيح هذا المفهوم الذي بدورهم يؤثر على سوق العمل ويحد من التحديات التي تواجهها وذلك بالسياسات والإجراءات الحديثة التي تقوم على الموازنة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل، وقد جاء الاتفاق في وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية بالرغم من اختلاف رتبهم الأكاديمية.

ثانياً: التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة أوصى الباحث بما يلي:

1. ضرورة العمل على وضع سياسات حكومية في توفير فرص عمل لأعداد الطلبة الخريجين من الجامعات وتوجيههم أثناء قبولهم في الجامعات إلى التخصصات المطلوبة لسوق العمل.
2. ضرورة الاهتمام من الجهات الحكومية المعنية بدور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل.
3. ضرورة التنسيق بين وزارة التعليم العالي وسوق العمل الأردني، ووزارة العمل، وديوان الخدمة المدنية، للتعرف على أهم التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الأردني.
4. إيجاد سياسات وإجراءات تعمل على إعادة النظر في العملية التعليمية، وجعلها مترابطة مع سوق العمل الأردني.
5. إجراء المزيد من الدراسات التي تبحث بأهمية ودور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني.

المصادر والمراجع

1. أبو سمور. عماد. (2012). اقتصاديات التعليم العالي الخاص في مصر والاردن دروس مستفادة من الحالة الفلسطينية. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. فلسطين.

2. أخضر. فايزة محمد حسن (2013). اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة. رسالة دكتوراة. جامعة عين شمس. مصر.
3. بدر. انصاف محمد عيد (2007). تصورات العاملين في الشركات الاردنية لتعزيز المواطنة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. رسالة ماجستير. جامعة اليرموك. الاردن.
4. البي. نوري مسعود (2006). اقتصاديات التعليم الزراعي في ليبيا. رسالة دكتوراة. معهد البحوث والدراسات العربية . القاهرة. مصر.
5. تقرير عن التنمية في العالم (1996) . مصادر عن البنك الدولي للإنشاء و التعمير يونيو. ترجمة مركز الاهرام. القاهرة. مصر.
6. الحراشة. محمد محمد العيد. (2007). واقع وأفاق سوق العمل الاردني دراسة قياسية. رسالة ماجستير. جامعة آل البيت. الاردن.
7. الحسن. إياد غانم حسن(2001). أثر التغيرات الديموغرافية وسياسة التطوير التربوي في سوق العمل الاردني. رسالة ماجستير. الجامعة الاردنية. الاردن.
8. خلف. فليح حسن (2007). إقتصاديات التعليم وتخطيطه. جدارا للكتاب والنشر. عمان. الأردن.
9. خميس. أميرة وليد(2012). أثر البرامج التدريبية للمنظمات غير الحكومية في تمكين خريجي الجامعات الاردنية للدخول في سوق العمل دراسة حالة مؤسسة انجاز. رسالة ماجستير. الجامعة الاردنية. الاردن.
10. درادكة. صبري راضي (2010). تقدير درجة مواطنة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل الاردني. رسالة ماجستير. جامعة جدارا. الاردن.
11. الرشدان. عبدالله زاهي (2005). في إقتصاديات التعليم. دار وائل للنشر. عمان. الأردن.
12. رضوان. عبد الرحمن أبو المجد (2006). التعليم الجامعي الخاص: الواقع وتحديات المستقبل- النموذج المصري. مكتبة عالم الكتب. القاهرة.
13. عامر. طارق عبد الرؤوف (2009). إقتصاديات وتمويل التعليم. طيبة للطبع والنشر. الإسكندرية. مصر.
14. عرمان. نزيه . الناطور. وفيق (2002) . مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل دراسة تحليلية معمقة. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. رام الله. فلسطين.
15. علي. محمد عبدالرشيد(1999). سوق العمل وأثارة على اعداد وتوزيع الكوادر المتخصصة في الجمهورية اليمنية. جامعة عدن. اليمن.
16. غنايم. ا.د مهني محمد(2006). النشأة والمفهوم ومجالات وأهمية اقتصاديات التعليم. مجلة المعرفة. العدد157.
17. غنايم. مهني محمد(2006). مجالات وأهمية إقتصاديات التعليم. مجلة المعرفة. العدد157. السعودية.
18. الفريجات. غالب (2009). واقع وطموح. دار أزمنة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
19. فُليه. فاروق عبده (2007). إقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة. دار المسيرة. عمان. الأردن.

20. المؤتمر الدولي للتشغيل من أجل مستقبل أفضل للعراق (2002). محاضرات أقيمت في المؤتمر. عمان. الاردن.
21. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج (2012). اقتصاديات التعليم. الكويت.
22. المعهد العربي للتخطيط (2011). نشرة سوق العمل. الكويت.
23. ناصر. محمد ناصر اسماعيل (2007). سوق العمل وتخطيط القوى العاملة في العراق باستخدام برنامج **Spectrum** الديموغرافي للمدة 1997-2007. رسالة دكتوراة. جامعة الكوفة. العراق.

24. Nivorozhkin, Anton & Eugene (2003). " **Do Government Sponsored Vocational Training Programs Help the Unemployed Find Jobs**". Applied Economics Letters. vol 18.
- 25- Polesel, John(2010). " **Vocational education and training (VET) and young people**". the university of Melbourne. Melbourne. Australia.